E

الأمم المتحـدة
المحلس الاقتصادي والاجتماعي

التوريع: محدود
E/ESCWA/STAT /1995/1
٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥
الأصل. بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لعربي آسيا

تـــقـــريـــر
عن الزيارة الى امارة عجمان
دولة الإمارات العربية المتحدة

خـــلال المـــترة مـــن
(٢٩ تشرين الأول/أكتوبر - ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤)

اعـــــداد

قطب عبد اللطيف سالم
المستشار الإقليمي للحسابات القومية
والإحصاءات الإقتصادية

الآراء الواردة في هدا التقرير هي آراء المستشار الإقليمي ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لعربي آسيا (الإسكوا)

95-0066

١ - مقدمـــة

تمت المهمة بناءا على دعوة من خلال مكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي بدولة الامارات العربية المتحدة

٢ - مدة المهمة

تمت المهمة لمدة أسبوع واحد خلال الفترة من ٢٩/١٠- ١٩٩٤/١١/٧

٣ - توجهات المهمة

في بداية المهمة عقد لقاء مع السيد/ على عبد الله الحمراني - مدير عام البلدية بحضور السيد/ كامل قمصاني - نائب المدير للشئون الفنية كما عقد لقاء بعد ذلك مع الدكتور زهير أمين المستشار بديوان سمو الحاكم

وعلى ضوء ذلك وكما توضح من خطاب الدعوة تحددت توجهات المهمة بصفة أساسية في تقديم المشورة حول مدى امكانية زيادة الموارد الذاتية للامارة

٤ - تنفيذ المهمة

الجدير بالاشارة أن هذه المهمة لها علاقة كبيرة بالمهمة السابقة التي قام بها المستشار في عام ١٩٩٢ ولتنفيذ هذه المهمة تمت عدة لقاءات وزيارات الى مواقع مختلفة منها

١- ديوان سمو الحاكم
٢- بلدية عجمان
٣- ميناء عجمان
٤- غرفة تجارة وصناعة عجمان

كما تم الاطلاع على عدد من التقارير والدراسات منها

١ - دليل الاستثمار في عجمان ١٩٨٤
٢ - Mission report,of the consultant on port operations and managements 1993.
٣ - Programme planning, country and intercountry programme and projects 1992
٤ - Overview and country briefs update 1992
٥ - United Arab Emirates, Briefing note 1992
٦ - استمارة حصر احتياجات الوزارات والجهات الحكومية من المعونة الفنية
٧ - التقرير السنوي لعام ١٩٩٢ - بلدية عجمان
٨ - مجلة غرفة تجارة وصناعة عجمان - نوفمبر ١٩٩٣
٩ - مجلة غرفة تجارة وصناعة عجمان - أكتوبر ١٩٩٤
١٠- دليل عجمان التجاري ١٩٩٤ غرفة تجارة وصناعة عجمان
١١- صنع في عمان ١٩٩٤ غرفة تجارة وصناعة عجمان

ومن خلال هذه الزيارات والتقارير نستطيع أن نلخص الصورة التالية

١- تحاول امارة عجمان الاستفادة من موقعها الجغرافي المتوسط بين امارات الشمال والجنوب وقربها من المطارات والموانئ لجذب العديد من الاستثمارات وهي في هذا المجال أيضا قدمت العديد من الحوافز التي تشجع على الاستثمار وقد سبق أن أشرت الى ذلك في تقريري عن المهمة السابقة ومن أمثلة هذه الحوافز :-

أ - الرخص النسبي لايجارات المساكن وكذلك المحلات والأسواق والمباني التي تقدمها البلدية.

ب- تخصيص أراضي بالمناطق الصناعية بأسعار معتدلة وتزويدها بالخدمات اللازمة وتسهيل كافة الاجراءات الادارية واعفاء المشروعات الصناعية من أية ضرائب أو رسوم على الانتاج أو الأرباح. . ألخ

ج- عدم وجود أي قيود مالية أو ادارية في تحويل الأرباح أو رؤوس الأموال

د - انشاء منطقة صناعية حرة في مدخل الخليج

٢- وفي ظل المزايا السابق الاشارة اليها نستطيع أن نقول أن النشاط الاقتصادي في امارة عجمان قد حقق نموا كبيرا في قطاعات كثيرة تتضح مما يلي

أ - نلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي المتولد في امارة عجمان قد ارتفع من ٧٤٦ مليون درهم في عام ١٩٨٠ الى ١٧١٠ مليون درهم في عام ١٩٩٣ (تقديرات وزارة التخطيط)

ب- زادت عدد التراخيص الصادرة للمنشآت من ٥٢٥٢ منشأة في عام ١٩٩٠ الى ٧٢٣٠ منشأة في عام ١٩٩٢

عدد التراخيص الصادرة (جديدة + تجديد)

عام	تجاري	مهني	صناعي	جملة
١٩٩٠	٢٣٧٤	٢٧٠٩	١٦٩	٥٢٥٢
١٩٩١	٢٧٣٣	٣٥٠٤	١٨٩	٦٤٢٦
١٩٩٢	٢٩٣٤	٤٠٨٨	٢٠٨	٧٢٣٠

المصدر التقرير السنوي لدائرة البلدية ١٩٩٢

ويعكس ذلك التزايد النسبي المستمر في اقامة المنشآت ومن ثم الاستثمار داخل الامارة الأمر الذي يعكس نموا في النشاط الاقتصادي بصفة عامة ولاشك أن التزايد العددي في عدد المنشآت المرخصة يعكس زيادة في موارد بلدية عجمان تتمثل في رسوم التراخيص التي تحصل عليها البلدية مقابل الترخيص

ح- تصاعفت المنشآت الصناعية أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٩٣ وكذلك أيضا رأس المال المستثمر بهذه المنشآت حيث زاد عدد المنشآت الصناعية من ٥١ منشأة يقدر رأس المال المستثمر فيها بحوالي ١٨٢ مليون درهم في ١٩٨١/١٢/٣١ الى ١٧٦ منشأة يقدر رأس المال المستثمر فيها بحوالي ٦٦١ مليون درهم في ١٩٩٣/١٢/٣١ وتقدر مبيعاتها بحوالي ٩٥٦ مليون درهم منها ٤١٦ مليون درهم في شكل صادرات وتتركز الأنشطة الصناعية في

القيمة مليون درهم

	راس المال المدفوع	راس المال العامل	الصادرات	المبيعات
صناعة الاعدية	٢٨	٥٣	٧,٢	١٠٨,٨
الملابس	٢٩	١٠	٣٧٧,٣	٤٧٨,١
الاثاث والمنتجات الخشبية	٥	٢٥	,٨	٥٩,٣
الورق ومنتجاته	٤,٥	١٥	٢,٣	٥٤,١
الكيماويات	١٩	٧٥	١٥,٤	٧٤,٠
منتجات الحامات التعدينية و غير المعدنية	٢٤	٢٥	٣,٣	٦٢,٢
الصناعات المعدنية الاساسية	٩,٥	٣٥	,٨	٤٠,٧
المنتجات المعدنية	٧٤	٩٥	٨,٥	٦٣,١
صناعات تحويلية أخرى	١٣	١٣	,٨	١٦,٠
حـــــمـلـــــة	٤٢٢	٦٦١	٤١٦,٤	٩٥٦,٤

المصدر صنع في عجمان ١٩٩٤ غرفة تجارة وصناعة عجمان

ويبدو من ذلك الانتشار الواسع الذي تعطيه الأنشطة الصناعية وان كان الثقل الرئيسي في نشاط صناعة الملابس وكما تشير تقارير غرفة تجارة وصناعة عجمان أن حوالي ١٠٪ من عدد المنشآت الصناعية بدولة الإمارات موجود في امارة عجمان

د- التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في امارة عجمان ارتفع من ٢٥٩ مليون درهم في عام ١٩٨٠ الى ٤٠٤ مليون درهم في عام ١٩٩٣ (تقديرات وزارة التخطيط أي بنسبة نمو تقدر بحوالي ٥٦٪ خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٩٣

٣- ومع هذا التطور الكبير الذي حدث في النشاط الإقتصادي وبصفة خاصة في مجال الصناعة في امارة عجمان الا أن الإمارة مازالت مقارنة بدولة الإمارات ككل والإمارات الأخرى التي تكون دولة الإمارات مازالت الإمارة في في وضع اقتصادي أقل كثيرا حيث نلاحظ أن متوسط دخل الفرد في امارة عجمان يعادل (خمس) مثيله تقريبا في امارة أبو ظبي و (ثلث) مثيله في امارة دبي وحوالي (ثلثين) نظيره في بقية الإمارت الأخرى-كما تعكس ذلك التقديرات الرسمية التي تعدها وزارة التخطيط ويرجع ذلك بصفة أساسية الى التزايد المستمر في عدد سكان الإمارة والذي تقدره وزارة التخطيط بحوالي ٨٣ ألف في عام ١٩٩٣ مقابل ٣٦ ألف في عام ١٩٨٠ بينما تشير بعض التقديرات أن عدد سكان الإمارة يصل الى ١٠٠ ألف (غرفة صناعة وتجارة عجمان-صنع في عجمان ١٩٩٤) وقد حسبت متوسطات الدخل السابق الإشارة اليها على أساس تقديرات وزارة التخطيط فاذا أخذنا في الإعتبار عدد السكان على أنه ١٠٠ ألف نسمة فمعنى ذلك انخفاضا كبيرا في متوسط دخل الفرد سنويات عن ما أشرنا اليه (١٧١٠٠ درهم بدلا من ٢٠٦٠٢ درهم) ويمكن أن نعزو ذلك بصفة أساسية الى الزيادة الكبيرة في عدد السكان التي تقطن الإمارة لرخص الإيجارات السكنية رغم أنهم يعملون ويتجون في امارات أخرى بل وينفقون جزءا من مشترياتهم في أسواق الإمارات الأخرى في الوقت الذي يستفيدون من الخدمات التي تقدمها الإمارة ويبدو ذلك واضحا من الجداول التالية

الناتج المحلي الإجمالي بقيمة تكلفة عوامل الإنتاج لسنة ١٩٩٣

المصدر وزارة التخطيط

مليون درهم

القطاعات	اجمالي	أبو ظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيره
- الزراعه والثروه الحيوانيه والسمكيه	٣١٥٦	١٤	٢٥٥	٦٣١	٥٨	٩٣	٤٦٤	٢٥٥
- الصناعات الاستخراجيه ا - النفط الخام ب- أخرى	٤٧١ ٤ ٣٨٩	٣٨٤٥٩ ٣٩	٧٥٤٣ ٥١	٩٩٣ ٤٧	- ١٩	- ١٥	١ ٩ ١٨٣	= ٣٥
- الصناعات التحويلية	٦ ١	٦٤٩٩	٢٣٤٦	١ ٢١	١٦٨	٥٧	٣٧٦	١٣٣
- الكهرباء والماء	٢٩٦٦	١٣٦٦	٧ ٣	٤٥٥	١ ٧	٤٨	١٧١	١٢٢
- التشييد والبناء	١٢٢	٧١٦٥	٢٤٦٤	١٢٢٣	٣١٩	١٩٥	٥٤٥	٢٨٩
- تجارة الجمله والتجزئة والمطاعم والفنادق	٥ ١٤	٤٩٨٢	٤ ٦	١٧١٧	٢٩٦	١٤١	٥٤	٣٢٥
- النقل والتخزين والمواصلات	٧٩٢٣	٤١ ٣	٣١٤٢	٨٦٨	١٨٢	٤٩	٣٧٦	٢٦٥
التمويل والتامين والعقارات ا - التمويل والتامين ب- العقارات	٦٣٣٥ ٩ ٨٨	٢٦٩٤ ٤٨٣٥	٢٤٧٢ ٢٥٣٨	٨٤٣ ١ ١٥	٥٥ ١٩٩	٤٩ ٧٣	١٣٦ ٢٦٩	٨٦ ١٥٩
- الخدمات الاخرى	٣٢٨	١٣١	١ ٤٤	٤٩٧	٩٩	٣٧	٢ ٢	٩١
ناقصا-الخدمات المصرفيه المحسبه	٤ ٢٣	٩٣٧	٨٦٧	٣٥٢	٢٢	٢١	٦٦	٣٩
- صنتجو الخدمات الحكوميه	١٥٣٨٥	٨ ٦٩	٤١٧٨	١٧١	٢ ٤	١٣٩	٧٤٤	٣٤١
- الخدمات المنزليه	٨٤٥	٣٢٥	٢٧٨	١٤٧	٢٦	١٢	٣٦	٢
الاجمالي	١٣ ٩٧٢	٧٩٢٤١	٣٢١٥١	١ ٨١٥	١٧١	٨٨٨	٤٠٨٥	٢ ٨٢
مساهمة الامارات %	١ ,-	٦ ٥	٢٤,٥	٨,٣	١,٣	,٧	٣,١	١,٦
عدد السكان التقديري ١٩٩٣ (بالالف)	٢ ٨٣	٨٧١	٥٤٨	٣٤٢	٨٣	٣	١٤١	٦٨
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (درهم)	٦٢٨٧٦	٩ ٩٧٧	٥٨٦٧	٣١٦٢٢	٢ ٦ ٢	٢٩٦	٢٨٩٧١	٣ ٦١٧

التكوين الرأسمالي الثابت حسب الإمارات والقطاعات الإقتصادية لسنة ١٩٩٣

المصدر وزارة التخطيط

(مليون درهم /

القطـاعات	اجمالي	ابو ظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	المحيرة
-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	٨١٩	٧٦٩	٢٩	١	١	٢	٥	٣
- الصناعات الاستخراجية ا - النفط الخام ب - أخـــــرى	٧٧٨٢ ١٥٥	٥٧٨٢ ٢٠	١٣٢ ٣٣	٥٨٠ ٢	ـــــ ١٢	٢ ٦	٨ ٥٣	ـــــ ١١
- الصناعات التحويلية	٥٢١	٣٧٤٥	٨٤٦	٣٠٥	٦٠	٢٨	١٧	١١٩
- الكهرباء والـمـــاء	٣١٥٤	١٤٢	٨٣	٦٦٠	٦٠	٤	١٢٠	٢٤
- التشـــييد والبـــناء	١٨٩١	١٠٩	٤٠٠	٢١	٢٥	٢١	٨٧	٥٨
- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٢٦٠	٩١٣	١١٢١	٣٤١	٤٦	٢٧	٧٥	٧٧
النقل والتخزين والمواصلات	٤٩٨٣	٢٤٥٨	١٦٧٣	٤١	١١٦	١٨	١٥٩	١٠٤
-التمويل والتأمين والعقارات أ - التمويل والتأمين ب- العقـــــارات	١١ ٢٢٩٤	٤٦ ١٣٣٧	٤٠ ٤٣٩	٨ ٢١٠	١ ٤٧	١ ٢٩	٣ ١٣٤	٢ ٩٨
- الخدمـــات الأخـــرى	١٨٥	٦٣	٥٠	٤٦	٤	٤	١٢	٦
- منتجو الخدمات الحكومية	٤٩	٣١١٠	٦٨٢	١٣١	٣٢	٢٣	٧٢	٤
- الخدمات المنزلية								
الاجـــمـــالـــي	٣٣٢١٩	٢ ٧٥٣	٧٤٦٣	٢٩٣١	٤٤	٢١٩	٩٧	٥٤٢
مساهمة الإمـــارات	١٠٠,-	٦٢,٥	٢٢,٥	٨,٨	١,٢	,٧	٢,٧	١,٦

Table (1-1)
UNITED ARAB EMIRATES ECONOMIC VARIABLES
(Mn Dh /At Current Prices)

جدول (١-١)
المتغيرات الاقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدة
(مليون درهم/بالاسعار الجارية)

ECONOMIC VARIABLES	1993	1992	1991	1990	1989	1988	المتغيرات الإقتصادية
Population (000)	2083 1	2011 4	1908 8	1844 3	1738 5	1639 6	- عدد السكان (الف نسمة)
- Workers (000)	856 1	799 4	737 7	694 2	667 2	643 7	- العاملون (الف عامل)
- Gross Domestic Product	130972	131676	126264	125266	102549	88801	- الناتج المحلي الإجمالي بسعره للكلفة
National Income	105734	108329	105660	105984	86076	72974	- الدخل القومي
Disposable Income	102784	105974	88079	98822	85332	71934	الدخل القومي الممكن التصرف فيه (المتاح)
- National Saving	15441	25261	15572	31985	23219	14607	- الإدخار القومي
- Final Consumption Expendiniure	87343	80713	72507	66837	62113	57327	- الانفاق الاستهلاكي النهائي
Government Final Consumption	23550	22792	21131	20120	19603	18722	-الانفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي
Private Final Consumption	63793	57921	51376	46717	42510	38605	-الانفاق الاستهلاكي الخاص النهائي
Gross fixed Capital Formation	33219	29802	25790	24064	22376	20902	-اجمالي تكوين رأس المال الثابت
G F C F Government Sector	12631	9511	6378	5139	4781	4228	-اجمالي تكوين رأس المال الثابت الحكومي
G F C F Business Sector	20588	20291	19412	18925	17595	1667	-اجمالي تكوين رأس المال الثابت لقطاع الاعمال
- Total Imports	72495	64328	51104	42510	36971	31790	- اجمالي الواردات السلعيه
Total Exports	86267	88940	81806	79678	57703	45033	- اجمالي الصادرات السلعيه
Surplus of Merchandise Trade	13772	24612	30702	37168	20732	13243	الفائض في الميزان التجاري
Imports (Exc Re-Exports)	48572	43328	25773	29760	27323	24092	- صافي الواردات (عدا اعاده التصدير)
Current Surplus of Payment Balance	762	12980	6021	22926	14820	7219	الفائض الجاري لميزان المدفوعات
Wages and Salaries	34183	31907	29883	28019	26784	25226	حجم الاجور
General Consumer price Index Numbers (1985=100)	127 8	123 6	115 4	109 4	108 7	105 2	- الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك (١٩٨٥=١)

٤- في الظروف العادية لأي دولة تقوم الحكومة بتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية وغير الجمركية اضافة الى ما يكون لديها من فائض من عائدات الاستثمار المملوكة لها للانفاق منها على تقديم الخدمات الجماعية اما مجانا أو بتكلفة رمزية (لتغطية جانب من تكلفة هذه الخدمات) وفي ظروف بعض الدول التي لديها موارد ذاتية كافية تقوم الحكومة بتقديم هذه الخدمات دون حاجة الى فرض ضرائب أو رسوم وذلك من مواردها الذاتية والفوائض المتراكمة لديها وهي في هذا الصدد تقوم بعملية اعادة توزيع الدخل.

وفي ظروف امارة عجمان التي ليس لديها فوائض بترولية يمكن استخدامها فانها تعتمد على بعض الرسوم التي تحصل عليها مقابل التراخيص للمنشآت والسيارات وخلافه اضافة الى بعض موارد الميناء مقابل الخدمات التي يقدمها لتمويل الخدمات التي تقدمها الامارة للمجتمع

ولاشك انها معادلة صعبة ففي الوقت الذي تحتاج فيه الامارة الى زيادة مواردها لتمويل مشروعات البنية الأساسية وتوفير المناخ الملائم صحيا واجتماعيا للاستثمار بحدها لا تستطيع زيادة الرسوم أو فرض ضرائب جديدة لأن ذلك يعني زيادة تكلفة الاستثمار الأمر الذي قد لا يجذب المستثمرين الى الامارة اذ أن الامارة في وضع تنافس مع الامارات الأخرى كما أن حكومة الامارة تشعر أنها مطالبة بتقديم خدمات لسكانها لا تقل عن ما يحصل عليه سكان الامارات الأخرى. لذلك فهي مطالبة بزيادة الانفاق في الوقت الذي هي فيه لا تستطيع زيادة مواردها بدرجة معقولة من الرسوم والموارد العادية وخاصة وأنها راغبة في تنفيذ مشروع من أهم المشاريع صحيا واجتماعية ألا وهو مشروع الصرف الصحي الذي أعدت دراساته الفنية من مدة طويلة ولم يتم تنفيذه بسبب قصور التمويل وفي رأي أن هذا الوضع وفي ظل المزايا الممنوحة يمكن أن يخلق أفرادا أغنياء ولكن لا يحقق موادا كافيه للحكومه اذ أن ما تحصل عليه الادارة هو قيمة التراخيص السنوية التي تزيد مع زيادة عدد المنشآت ولكن لا تستطيع أن تتوقع أن تستمر الزيادة العددية بدرجة كبيرة وبصفة مستمرة الا اذا حدث نشاط صحم دارت به عجلة الاقتصاد في الامارة. وحيث أن رأس المال وطنيا كان أو أجنبيا معفي من كافة الرسوم والضرائب وكذلك العمالة الأجنبية بل والمواد الخام المستخدمة هي أيضا مستوردة من الخارج الأمر الذي يجعل الفائض الصافي الذي يمكن أن تستفيد منه الامارة في اعادة الاستثمار محدود جدا وخاصة اذا علمنا أن المنشآت الصناعية القائمة هي من النوع الصغير ورؤوس أموالها صغيرة حيث يجد أن ١٧٦ منشأة صناعية رأسمال المنشأة في المتوسط أقل من ٤ ملايين درهم الأمر الذي يحد من امكانيات حكومة الامارة من الحصول على موارد جديدة في الوقت الذي تجد فيه نفسها ملزمة أمام سكانها بتقديم خدمات مجانية أسوة بما هو متبع في الامارات الأخرى

انها حقا معادلة صعبة، ففي الوقت الذي ترغب فيه الامارة في زيادة الموارد للانفاق فيها على الخدمات المتزايدة تواجه بضرورة تقديم الاغراءات والحوافز لجذب المستثمرين.

٥- ولاشك أنه لا يوجد حل وحيد لهذه المعادلة ولكن هناك بدائل وسيناريوهات يمكن أن تدرس لزيادة موارد الامارة وهذه البدائل والسيناريوهات يمكن أن تتم في ضوء النقاط التالية:

أ- رفع كفاءة الوحدات العاملة في الامارة والاستعلال الأمثل للطاقة المتاحة (المادية والبشرية) الأمر الذي يؤدي الي زيادة العائد فعلى سبيل المثال. تقدر الصادرات من ميناء عجمان في عام ١٩٩٣ بحوالي ٥٣٦ مليون درهم في الوقت الذي تقدر فيه صادرات دولة الامارات العربية المتحدة بحوالي ٨٦٢٦٧ مليون درهم أي ما يعادل ٦,٪ من جملة الصادرات. ولما كان معلوما أن معظم الصادرات التي تتم عن طريق البحر اما تذهب الى مناطق بعيدة في أوربا وآسيا وأمريكا وكذلك الواردات منها تأتي من مثل هذه البلاد البعيدة الأمر الذي يستدعي شحنها على مراكب كبيرة ذات غاطس كبير وذلك يعني أنها لا تستطيع استخدام الميناء سواء في التصدير أو الاستيراد الأمر الذى يضيع فرصا كبيرة ويهدر طاقة متاحة يمكن استغلالها لتحقيق موارد للامارة حيث لم يتجاوز ايرادات الميناء ١١ مليون درهم في عام ١٩٩٣ مقابل ١٠ مليون درهم في عام ١٩٩٢ ويلاحظ أن الرسوم الجمركية لم تتعدى ٦٪ من جملة ايرادات الميناء وذلك يرجع الى أن معظم الواردات من النوع المعفي جمركيا ومن ثم فان معظم ايرادات الميناء ناتجة عن خدمات المناولة والتخزين كما يتضح ذلك من الجدول التالي:

كشف بايرادات دائرة الميناء والجمارك لعام ١٩٩٢ و ١٩٩٣

البيـــــان	١٩٩٢		١٩٩٣	
	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
رسوم جمركية	٦٦١,٨٧٤	٥,٨٥ %	٦١١,٧١٥	٦,١٠ %
مناولة بضائع	٥,٠٥٣,٨٧١	٤٤,٦٤ %	٣,٧٩٢,٥٧١	٣٧,٨٤ %
أجور تخزين	٥٢٨,٣٨٣	٤,٦٧ %	١,٠١٣,٣٧٩	١٠,١١ %
ايجار محازن وساحات	٢,٠٠٥,٤٢٢	١٧,٧١ %	١,٨٤١,١٨٢	١٠,٨٢ %
ايجار المنطقة الحرة	٨٠٣,٠٠٠	٧,٠٩ %	٩٧٩,٥٧٥	٩,٧٧ %
رسوم بحرية	١,٥٣٥,٩٥٤	١٣,٥٧ %	١,٨٢٤,١٧٢	١٨,٢٠ %
رسوم تسجيل وإلغاء	٢٣٣,٣٣٤	٢,٠٦ %	٢١٠,٤٧٣	٢,٠٩ %
عوائد قطر ومعدات	٢٢٤,٧٩٩	١,٩٨ %	٢٩٠,٤٨٧	٢,٠٩ %
ايرادات أخرى	٢٧٥,٨٩١	٢,٤٣ %	٢١٧,٥٨٥	٢,١٧ %
الإجـــمـــالـــي	١١,٣٢٢,٥٢٨	١٠٠ %	١٠,٠٢٤,١٤٢	١٠٠ %

المصدر ميناء عجمان

ب- تنويع الأنشطة الاقتصادية وليس فقط التركير على الصناعة التي أوشكت على التشبع والدخول في مجالات الأنشطة السياحية حيث تعتبر شواطئ عجمان من أجمل الشواطئ في المنطقة والتي يمكن أن تكون منطقة جذب سياحي للعرب والأجانب -لبعدها عن التلوث- حيث يمكن اقامة بعض الفنادق والمنتجعات السياحية على أن تكون على المستوى العالمي بحيث يمكن الترويج لها سياحيا ضمن خطة السياحة في الدولة ويمكن أن تقوم هذه المشروعات بنظام المشاركة (مشروعات مشتركة) تدر عائدا للامارة وذلك يعني أن يكون للامارة استثمارات تدر عليها عوائد دائمة

ج- مدينة عجمان تتوسط الإمارات وهي مازالت تتمتع ببيئة نقية بعيدا عن ضوضاء السوق والتلوث الصناعي الأمر الذي يؤهلها لأن تكون منطقة جذب سكني للراغبين في الهدوء وذلك يستدعي توفر اسكان من النوع المتميز وذلك يعني خلق ضاحية من الإسكان المتميز يجذب اليه بعض ذوي الدخول المرتفعة مثل هذا المشروع يخلق نشاطا اقتصاديا في عدة مشروعات ومجالات أثناء عملية التشييد والبناء مثل صناعة الأسمنت والطوب والنجارة ألخ) كما تخلق طلبا على العمالة في أنشطة التشييد والأنشطة المعاونة أو المغذية لها وبالطبع كما يحدث دائما تحمل هذه المساكن بتكاليف خدمات الاسكان الشعبي في الأمارة وخلق استثمارا عقاريا يدر عائدا على الأمارة

د- تشجيع العمالة الوطنية على المشاركة في النشاط الاقتصادي كمستثمر أو عامل وذلك بهدف الحصول على أكبر قسط من العائض الذي يحققه النشاط الاقتصادي

هـ- الاستغلال الأمثل للطاقة المتاحة لدى المنشآت العاملة وتقليل الفاقد وازالة مسبباته سواء كانت متعلقة بالعمالة أو الطاقة الكهربائية أو التحريرية ألخ فالتشغيل الكامل يخلق قيمة مضافة ويحقق فائضا للإمارة دون تكلفة رأسمالية جديدة

٦- تحقيق التنمية المتوازنة للإمارات ذات الموارد المحدودة هدف يجب أن تعمل على تحقيقه الحكومة الاتحادية وذلك ضمن خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة الامارات العربية المتحدة فضعف الموارد الذاتية لإمارة عجمان يقف عائقا أمام تنفيذ مشروعاتها الحيوية لدفع عجلة التنمية وتوفير المناخ المناسب للإستثمار ومن أمثلة المشروعات المتعثرة هو مشروع الصرف الصحي الذي أعدت دراساته الفنية منذ مدة طويلة ولعدم توفر التمويل لم ينفذ بعد وكون الأمارة تقع ضمن دولة غنية يضعف فرص الإمارة في الحصول على تمويل خارجي من المنظمات الدولية أو الإقليمية لتمويل مثل هذا المشروع في الإمارة ولهذا المشروع ولاشك آثاره على التنمية الإجتماعية والإقتصادية

٧- رأس المال جبان هذا تعبير حقيقي ويحتاج دائما الوضوح والنور ويجب أن يعمل في ظل نظم وقواعد واجراءات محددة وموثقة حقا هناك منطقة حرة صناعية ولكن لاتوجد وثيقة تحدد النظم والاجراءات التي تحكم العمل في هذه المناطق وكذلك المناطق الصناعية لذلك من

المقترح أن تصدر وثيقة أو لائحة تحدد نظام العمل في المناطق الحرة الصناعية والمناطق الصناعية والمرايا والالترمات يمكن على ضوئها الترويج لهذه الاستثمارات والتعريف بالإمارة والخدمات التي تقدمها كما يمكن اعداد برنامج استثماري ذو أولويات محددة توضح للمستثمرين الأنشطة المتاحة للإستثمار ويمكن أن يتم الاسترشاد بالمعالم الآتية عند تحديد البرنامج الاستثماري

أ- البلدية والإمارة بصفة عامة في وضع تنافسي لا يسمح (الى حد ما)بزيادة الرسوم بهدف زيادة الموارد بالمستوى المطلوب.

ب- الوضع التنافسي لإمارة عجمان في مجال التجارة والمال قد لا يعطي مجالا لزيادة كبيرة

ج- الأنشطة الصناعية لها دورها الهام في النشاط الإقتصادي وقد بدأت انطلاقتها والأمر يقتضي توجيه هذا النوع من الاستثمار وازالة ما يوجهه من عقبات ومن ثم فان الاستثمار في الصناعة له الأولوية ولكن يجب أن نعلم أن معدل النمو لابد وأن يبدأ في التباطؤ

د- السياحة والمنادق من الأنشطة التي يمكن أن تحظى بأولوية متقدمة لأنه من الأنشطة غير المطروقة في الإمارة ومن الأنشطة الواعدة.

هـ- الأنشطة العقارية كذلك كما أشرنا من قبل يمكن أن تحظى بمرتبة متقدمة في سلم الأولويات

٨- من الأهمية بمكان استكمال توصيل الخدمات الى المناطق التي لم يصلها بعد لأن المستثمر لابد وأن يتأكد من توفر الخدمات قبل أن يختار موقع العمل وخاصة وأن لديه بدائل أخرى كثيرة هذه الخدمات لابد من الانتهاء من توصيلاتها حتى ولو كان جانبا من هذه الخدمات من اختصاص الحكومة الاتحادية

٩- هناك العديد من الرسوم التي تفرضها الإمارات الأخرى (البلدية) لتجميع حصيلة من الموارد الذاتية لتغطية تكاليف جانب من الخدمات التي تقدمها البلدية واذا كان اقتراح زيادة الرسوم أو فرض رسوم جديدة على بعض الخدمات التي تقدم مجانا لبلدية عجمان قد لا يكون هو الحل أو البديل الأولي بالرعاية الا أنه كما قلت فان هناك سيناريوهات يمكن أن يكون ذلك الإقتراح أحد عواملها فانه يمكن

- فرض رسوم على خدمات النظافة وجمع القمامة تفرض على الوحدات السكنية والمنشآت وتحصل مع فاتورة المياه أو الكهرباء لصالح الإمارة حتى لا يبتع عن ذلك أعباء في التحصيل

- زيادة الرسوم المقررة حاليا على تراخيص البناء وهذه تحصل مباشرة في البلدية

- يمكن تركيب عدادات مياه والمحاسبة على أساس الاستهلاك الفعلي مما يرشد الإستهلاك من جهه ويحقق بعض العائض لصالح الإمارة

- زيادة الرسم على مبيعات وتسجيل الأراضي العقارية أو المباني

- تحميل التقسيمات الجديدة للأراضي بتكاليف التحسين والتشجير والمصاريف الأخرى

- رسوم المشروبات الكحولية (رسم استهلاك) يتم تحصيلها مباشرة في الميناء لصالح البلدية

- رسوم مقابل اصدار الشهادات الصحية للمصانع

- رسوم على القيمة الايجارية للوحدات السكنية

- رسوم على دخول المتحف

- غرامات تأخير على المتخلفين عن تجديد التراخيص للمنشآت

- رسوم توصيلات المجاري عند اعداد شبكة الصرف الصحي

- زيادة الرسوم المقررة على شهادة المنشأ للصناعة من قبل غرفة التجارة والصناعة

١٠- لتيسير الإجراء وتسهيل العمل لصالح البلدية والمنشآت يمكن اعداد الترخيص لمدة ٣ سنوات الأمر الذي يسهل العمل في البلدية وفي المنشآت وبمقتضاه تحصل البلدية على قيمة الترخيص لمدة ٣ سنوات مقدما ويمكن أن تبدأ بأن تجعلها اختياريا للمنشآت التي ترغب في الترخيص لمدة ٣ سنوات أو ترغب في التجديد سنويا وبالمثل يمكن تطبيق ذلك بالنسبة للسيارات

١١- التدريب عنصر هام لتطوير العمل وتحسين الأداء وتمكين العاملين من استيعاب التطورات الحديثة وهو نوع من الاستثمار البشري الناجح الذي يحقق عائدا سريعا ولا يمكن التغلل بأن العدد الأكبر من العاملين ليسوا مواطنين ومن ثم أي استثمار في تدريبهم يمكن أن يضيع ونحن لا نطالب أو نقترح ايفادهم في منح أو بعثات دراسية ولكن المقترح هو اعداد دورات تدريبية قصيرة الأجل لرفع كفاءة العاملين وتعريفهم بالتطورات الحديثة ويمكن الاستعانة بعدد من الخبراء من المنظمات الدولية أو عدد من الخبراء المتاحين في الدولة ويمكن أن تقترح الدورات التدريبية التالية.

أ - دورة تدريبية في الاحصاء ويمكن أن يشارك فيها الى جانب بعض العاملين في البلدية بعض العاملين في الميناء وبعض الجهات الأخرى المعنية بذلك ويمكن للإسكوا أن تعاون في اعداد وتنفيذ هذه الدورة

ب- دورة في ادارة وأعمال الموانئ للعاملين في الميناء في المستوى الفني والإداري ويمكن الاستعانة بخدمات المستشار الإقليمي للنقل في الاسكوا في هذا المجال.

ح- دورة توجيهية للتعريف بالاستثمارات المتاحة والتسهيلات الممنوحة للاستثمار لتشجيع المستثمرين وتعريفهم بطريقة البدأ في أعمال تجارية أو صناعية وكيفية انشاء مشروع استثماري خاص به

١٢- صادف المستشار العديد من الصعوبات في الحصول على سلسلة متكاملة من البيانات الإحصائية والمعلومات الدقيقة الحديثة عن الصورة الإقتصادية للإمارة وبالتالي مقدار مساهمة كل من مكونات النشاط الإقتصادي في الإقتصاد القومي

ويرجع ذلك بصفة أساسية الى عدم وجود قسم للإحصاء يقوم باعداد وتجهيز البيانات الإحصائية وتبويبها وفق مفاهيم وتعاريف موحدة وبصفة منتظمة اذ ان الإحصاء هو الأداة التي يمكن بها توصيف حالة الوضع الإقتصادي والإجتماعي للإمارة حيث يصعب اعداد خطة تنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية دون احصاءات دقيقة واذا كان الإحصاء هو الأداة التي تساعد في اعداد الخطة فانه أيضا هو أداة المتابعة ولذلك فانه يقترح انشاء قسم أو ادارة للإحصاء بالإمارة أسوة بما هو موجود في باقي الإمارات يكون مسئولا عن اعداد الإحصاءات الخاصة بالإمارة والقيام بالمسوح والدراسات التي تخدم أغراض الإمارة وأهدافها

ومن أهم المسوح التي يقترح القيام بها المسح الإقتصادي للتعرف على هيكل النشاط الإقتصادي بالإمارة ومتابعة تطوره ويمكن للإسكوا أن تعاون في الإعداد والتصميم الخاص بهذا المسح (اعداد استمارات - تدريب - تحليل نتائج)

ويمكن أن يساهم وجود قسم الإحصاء في اعداد احصاءات خاصة بالإمارة مثل الناتج المحلي ومقدار الدخل المتولد في الإمارة وفقا لتصنيفات النشاط الإقتصادي المختلفة وكذلك وجود احصاءات دقيقة عن السكان والعمالة والصحة والتعليم ألخ ويمكن أن تساهم الإسكوا في اعداد وتدريب الكادر اللازم وكذلك في اعداد وتحليل البيانات الإحصائية الإقتصادية والسكانية والمسوح الإقتصادية عن طريق تصميم الاستبيانات اللازمة، اعداد التعاريف والمفاهيم، تحليل البيانات الإحصائية ويمكن الإستفادة من تعداد السكان المزمع القيام به على مستوى دولة الإمارات لإيجاد اطار دقيق للمشآت والمساكن والأسر لإجراء عدد من المسوح الإقتصادية والإجتماعية لخدمة أغراض الإمارة

١٣- في بعض المناطق النائية والريف والمزارع التي يصعب توصيل شبكة الصرف الصحي والطاقة اليها أو تكون تكلفتها مرتفعة يمكن استخدام مشروع Biogas أي استخدام الفضلات الآدمية والحيوانية في توليد طاقة تستخدم في الإنارة والطبخ وهذه المشروعات تم تنفيذها في بعض قرى مصر وسوريا واليمن من خلال الإسكوا وتكلفتها محدودة جدا وتحقق عدة أغراض منها

أ - التخلص من النفايات الآدمية والحيوانية
ب- توليد طاقة للإستخدام الذاتي
ح - الفضلات النهائية تستخدم كأسمدة طبيعية

ويمكن الإستعانة بالمستشار الإقليمي للطاقة بالإسكوا لدراسة هذا الموضوع وابداء الرأي فيه

السادة الذين التقيت بهم أثناء المهمة:

أ - الديوان الأميري

١- الدكتور رهير أمين	مستشار بالديوان
٢- السيد/ عبيد المهيري	مستشار بالديوان الأميري

ب- بلدية عجمان

١- السيد/ علي عبد الله الحمراني	مدير عام البلدية
٢- السيد/ كامل قمصاني	نائب مدير عام البلدية
٣- السيد/ حمد سند السند	مدير الإدارة المالية
٤- السيد/ عساف بطمي	رئيس قسم الحسابات

ج- ميناء عجمان

السيد/ حمد النعيمي	مدير عام الميناء

د- غرفة تجارة وصناعة عجمان

السيد/ محمد عبد الله الحمراني	مدير عام الغرفة